

محددات وخصائص التمدين بالمجالات الجبلية بالمغرب

Determinants and characteristics of urbanization in the mountainous areas in Morocco

يوسف عاشي*

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل مكناس، المغرب.

Youssefachi1992@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/28 تاريخ القبول: 2020/10/18 تاريخ النشر: 2021/04/30

ملخص:

أدت التحولات التي عرفها المجال المغربي إلى تطور ظاهرة التمدين بالمجالات الجبلية، حيث ارتبط تطور ظاهرة التمدين في المغرب بالتدخل الاستعماري الذي أثر في البنيات المجالية، وكذلك بتدخلات الدولة والانفتاح المتزايد للمجالات الجبلية وتطور ودينامية الأنشطة الاقتصادية. فإذا كانت المجالات الداخلية السهلية والساحلية قد تميزت بدينامية متسارعة على مستوى التمدين، فإن المجالات الجبلية قد سجلت إلى حدود اليوم تأخراً في نمو ظاهرة التمدين وشكلت مجال عبور وذلك بسبب هامشيتها وغياب الشروط الطبيعية والاقتصادية الملائمة. يهدف هذا المقال إلى تحليل إشكالية التمدين بالمجالات الجبلية من خلال تشخيص وضعيتها والوقوف على العوامل المساهمة في تطورها وتحديد خصائصها وإبراز تحدياتها ومكانتها في سياسة إعداد التراب الوطني واستشراف آفاقها. **كلمات مفتاحية:** ظاهرة التمدين، سياسة إعداد التراب، المجالات الجبلية، المجال المغربي.

Abstract:

The transformations in the Moroccan space led to the development of the phenomenon of urbanization in the mountainous areas, as the development of the phenomenon of urbanization in Morocco was linked to the colonial intervention that affected the space structures, as well as with state interventions and the increasing openness of mountain areas and the development and dynamism of economic activities.

If the plain and coastal areas have been characterized by an accelerating dynamism at the level of urbanization, then the mountain areas have, to the present day, recorded a delay in the growth of the urbanization phenomenon and formed a transit area due to their marginalization, and the absence of appropriate natural and economic conditions.

This article aims to analyze the problem of urbanization in mountain areas by diagnosing their situation and identifying the factors that contributed to the development of urbanization, identifying its characteristics, highlighting its challenges, factors of delay, and its position in the policy of land-planning the national territory and exploring its horizons.

Keywords: Phenomenon of urbanization. Policy of land-planning. Mountainous areas. Moroccan space

1. مقدمة:

تمتاز المجالات الجبلية بتنوعها الكبير وبغنى مواردها الطبيعية، كما أن مركزيتها في جغرافية التراب المغربي ودورها التاريخي في الحفاظ على الوحدة والهوية الوطنيتين جعلها منها مجالات جغرافية ذات أهمية استراتيجية وتنموية. وتعاني المجالات الجبلية اليوم خصاصا ملحوظا على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واللوجيستكية، إذ راكمت تأخرا وتهميشا في مختلف مؤشرات التنمية.

ورغم الانفتاح المتزايد للمجالات الجبلية وتطور ظاهرة التمدين من خلال نمو المدن الصغرى والمتوسطة واستقطابها لساكنة الأرياف الجبلية، فإن المجالات الجبلية عاجزة عن بلورة أقطاب حضرية تنافسية وذات جاذبية بفعل ضعف التدخلات التنموية الموجهة للمناطق الجبلية. كما أن انفتاح المغرب على الاقتصاد الدولي أدى إلى تمركز أهم الوظائف الاقتصادية بالمغرب على الشريط الساحلي، فتراجعت وظائف العواصم التقليدية وتكرس تهميش المجالات الداخلية وخاصة المجالات الجبلية.

تتمثل إشكالية البحث في رصد خصائص وأبعاد وواقع التمدين بالمجالات الجبلية والعوامل المساهمة في ديناميتها وتحدياتها وموقعها في سياسة إعداد التراب الوطني. ولمقاربة هذا الموضوع اعتمدنا على عمل بيبليوغرافي تركيبى ووثائق رسمية وعلى منهجية تحليلية وصفية وإحصائية تنطلق من العام إلى الخاص في تقديم وتحليل النتائج. كما سندعم هذا البحث بعمل خرائطي وكذلك بجداول ورسوم بيانية توضيحية.

تدفعنا هذه الإشكالية المركزية إلى بلورة التساؤلات التالية:

كيف يمكن تفسير ضعف ظاهرة التمدين بالمجالات الجبلية رغم دورها التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي ؟

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المدن الجبلية في إعادة تشكيل وهيكلية المجال الجبلي؟
وسنطلق من الفرضية التالية: إن الموقع الهامشي للمجالات الجبلية وتركيز التدخلات والمشاريع الهيكلية الكبرى بالمجالات السهلية والساحلية قد ساهمت في تأخر دينامية التمدين في المجالات الجبلية، وأدت إلى تكريس الاختلالات المجالية بين مكونات التراب الوطني.

2. مفهوم وخصائص المجالات الجبلية بالمغرب

1.2 مفهوم المجالات الجبلية

يعتبر الجبل مفهوما ديناميا، وتشكل المجالات الجبلية موضوعا رئيسيا في الأبحاث الجغرافية، ويطرح مفهومها غموضا بفعل اختلاف معايير تحديدها، واعتمد الجغرافيون على عدة معايير لتحديدها، فمنطلقات الجغرافيين الطبيعيين واضحة، إذ تم تحديد مفهوم الجبال كوحدات تضاريسية تتسم بتكتلها وتقطعها الطبوغرافي وكذلك بأهمية ارتفاعاتها وفوارقها، وقوة انحداراتها، ويتميز الغطاء النباتي في أوساطها بالتدرج حسب الارتفاع بفعل التنوع البيومناخي، وتتسم المجالات الجبلية بانخفاض درجة حرارتها وارتفاع كمية التساقطات فيها. وتتشكل من مجموعة من العناصر التضاريسية أهمها: القمة، السليل، الوادي، التدرج البيومناخي.

ويبدو أن تحديد المناطق الجبلية الذي يحظى بالإجماع هو التحديد الوارد في وثائق البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية، الذي أنجزته واعتمدته سنة 2015 اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. وحسب التحديد المشار إليه، تتألف المناطق الجبلية المغربية من خمس سلاسل جبلية رئيسية واحدة منها سلسلة جبلية أخرى ثانوية، وذلك على النحو التالي:

الريف وبنو يزناسن؛

الأطلس المتوسط وهضبة اولماس؛

الأطلس الكبير الغربي الرطب ومنطقة الجبيلات؛

الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو؛

الأطلس الصغير.

كما يقترح هذا التحديد إدماج الهضاب العليا (النجد العليا) الموجودة بجهة الشرق ووحدات المناطق المرتفعة ضمن هذه السلاسل الجبلية الرئيسية وذلك بالنظر لعلاقات التفاعل القائمة بينها وبين هذين المجالين.

غير أنه تجدر الإشارة إلى النقص الحاصل في المعطيات والمعلومات الخاصة بالمناطق الجبلية. ذلك، أنه باستثناء ملخص الإستراتيجية المتعلقة بالبرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية، فإن الوثائق والمصادر التي تتناول إشكالية تنمية المناطق الجبلية بشكل منفصل عن العالم القروي تظل نادرة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية، إحالة رقم 21/2017، ص: 9).

الجدول 1: المساحة وتوزيع السكان والكثافة السكانية بالمجالات الجبلية

الكتلة	المساحة بالكلم	%	السكان	%	الكثافة السكانية
الأطلس الكبير	57184	38.8	1815262	26.4	32
الأطلس المتوسط	31928	21.7	1513130	22	47
الأطلس الصغير وصاغرو	31399	21.3	621888	9	20
الريف وبني يزناسن	26865	18.2	2924142	42.5	109

Source : Boujrout, S., (1996), p :38.

وقد خضع مفهوم الجبل لتطور حسب مراحل زمنية متباينة:

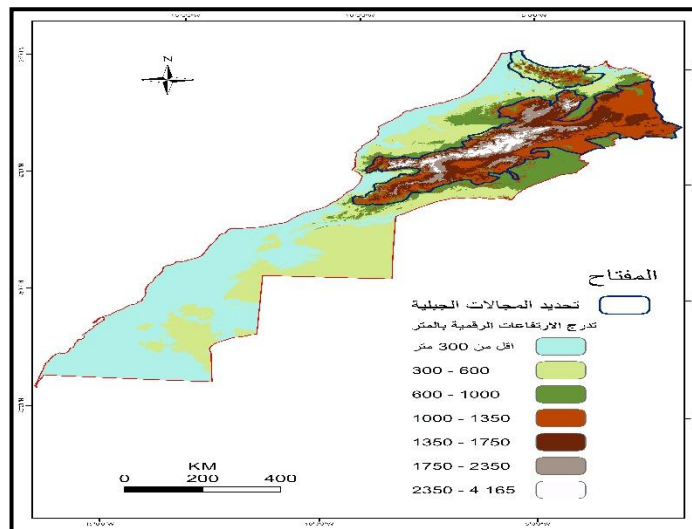
المرحلة الأولى: برزت هذه المرحلة خلال القرن التاسع عشر، وتتميزت بهيمنة المقاربة الفيزيائية، وهو تعريف يغلب عليه تأثير الحتمية الطبيعية، حيث ينظر للجبال ككتل تضاريسية وكمجال يراكم إكراهات، ويطرح صعوبات أمام الأنشطة البشرية المرتكزة على الرعي والزراعة وكذلك على

استعمال وسائل الإنتاج تقليدية. لكن تم إغفال تأثير العنصر البشري في هذه المرحلة، وأشكال استغلاله وتنظيمه للمجال، وكذلك تمثلات الفاعلين.

المرحلة الثانية: برزت هذه المرحلة خلال منتصف القرن العشرين، وتم الارتكاز فيها على المقاربة النسقية التي تنظر إلى الجبال كمنظومة للتفاعل بين الإنسان والوسط. تستمد هذه المقاربة مشروعيتها من كون الجغرافيا علم تركيبى يهتم بدراسة العلاقات التفاعلية بين الظواهر الطبيعية والبشرية وفق مقاربة نسقية ترتكز على مبدأ التأثير المتبادل (الحجوي عبد الله، 2017، ص: 18)، وينظر إلى الجبال في هذه المرحلة كمجالات راكمت التأخر بفعل التهميش الذي طالها، ويتم تحديد المستوى المعيشي فيها بمؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية كنسبة الاستفادة من التجهيزات الأساسية والبنى التحتية (الكهرباء، الماء الصالح للشرب، المرافق التعليمية والصحية....).

الفترة الثالثة: برزت خلال السبعينات، وهي مرحلة تخضع فيها الجبال لتمثلات الإنسان. ارتكزت هذه المرحلة على اعتبار المجال الجغرافي يخضع للإدراك الحسي من طرف الأفراد الذين يمنحون له دلالات رمزية وقيم معينة اعتمادا على خبراتهم وتجاربهم (الحجوي عبد الله، 2017، ص: 18).

خريطة 1: تحديد المجالات الجبلية



إنجاز: يوسف عاشي ، 2020، بالاعتماد على خريطة الارتفاعات الرقمية للمغرب
أما على المستوى الرسمي، فقد حددت وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المناطق
الجبلية بالمغرب على أساس عامل ارتفاع، فتم اعتبار المجالات التي يفوق ارتفاعها 500 متر
وذاات تضرس مهم، مجالات جبلية. وبناء على هذا التعريف، فقد تم تحديد سبع كتل جبلية
بالمغرب وهي: الريف، الأطلس المتوسط، الأطلس الكبير، الأطلس الصغير، جبل زرمون،
الجبيلات، والكتل الجبلية الشرقية (بني ازناسن ودبو). كما اعتبرت الجماعات التي لها مساحة
أكثر من 30 ٪ خاضعة لهذه المعايير (جماعات جبلية).

2.2 خصائص المجالات الجبلية

تحتل المجالات الجبلية مكانة مركزية على مستوى موقعها وسط البلاد، ولعبت أدوارا اقتصادية
وسياسية وعسكرية عبر تاريخ المغرب. وتتميز بتنوعها وغنى مواردها الطبيعية. وتغطي 185000
كلم² أي 26 ٪ من التراب الوطني (Boujrouf, S., 1996) ممتدة عبر 738 جماعة ترابية
(49 ٪ من مجموع الجماعات الترابية)، وتضم حوالي 30 ٪ من سكانه، وتمثل الأراضي الصالحة
للزراعة بها حوالي 35 ٪، وتشكل الجبال المغربية 35 ٪ من المساحة الرعوية بالبلاد و 62 ٪ من
مجموع غابات المغرب (الكتومر حسن ومزور ليلي، 2012، ص: 8)، كما تعتبر الجبال الخزان
الرئيسي للموارد المائية بالمغرب بنسبة 70٪.

جدول 2: توزيع الجماعات الحضرية والقروية والسكان بالجبـال المغربية

الكتلة الجبلية	الجماعات الحضرية	الجماعات القروية	عدد السكان (1994)
الأطلس الكبير	13	236	2248834
الأطلس المتوسط	22	103	1563152
الأطلس الصغير	8	95	667596
جبال الريف	20	188	2811115
كتل أخرى	7	28	510049

المجموع	70	650	7800746
الحصة الوطنية	28 %	50 %	30 %

المصدر: مديرية إعداد التراب الوطني، 2002.

ولم يشهد النمو الديمغرافي بالمناطق الجبلية سوى تغير ضئيل، حيث مرت نسبة عدد ساكنة الجبال من 26 % من مجموع الساكنة الوطنية سنة 2004 إلى 25 % سنة 2014. ويمكن تفسير هذا الأمر بأهمية الهجرة القروية نحو المراكز الحضرية الأقرب أو نحو المدن الكبرى (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية، إحالة رقم 21/2017، ص: 11). ويوجد أعلى معدل تركيز للسكان في الريف والأطلس الكبير الغربي الرطب والأطلس المتوسط. إذ يمثل عدد السكان الذين يقطنون بهذه السلاسل الجبلية 33 % و 29 % و 19 % على التوالي من مجموع عدد سكان المناطق الجبلية، وتشكل أعدادهم مجتمعة 81 % من إجمالي عدد ساكنة المناطق الجبلية. وتتجلى هذه الوضعية بحدة أكبر في الريف، إذ يضم 33 % من مجموع ساكنة المناطق الجبلية رغم أنه لا يمثل سوى 11 % من إجمالي مساحة المناطق الجبلية بالمملكة بكثافة سكانية تصل إلى 113 نسمة في الكلم². ورغم هيمنة الفئات الشابة، تعد نسبة السكان البالغين من العمر 65 سنة فما فوق أكثر أهمية في المجالات الجبلية بنسبة 7.15 % مقارنة مع المتوسط الوطني 6.1 % ومع النسبة المتوسطة المسجلة في المناطق القروية 6.5 %.

وقد يعزى هذا الوضع إلى مغادرة الشباب المناطق الجبلية نحو المدن والمراكز الحضرية الكبرى الداخلية والساحلية إما من أجل الدراسة أو بحثا عن عمل.

وتتميز المجالات الجبلية المغربية بتنوعها المناخي والإيكولوجي والاقتصادي والثقافي والإنساني، لكن مساهمتها في التنمية الترابية تظل محدودة حيث لا تتجاوز 5 % من الناتج الداخلي الخام. وبالنسبة لمؤشر التنمية البشرية يبقى غير كاف، حيث تسجل الجبال أعلى معدلات الأمية 24.5

% والفقر 8.76 % (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية، إحالة رقم 21/2017، ص: 11).

32. الأهمية التاريخية للمجالات الجبلية في تشكيل التراب المغربي

لقد كان الجبل يحتل مكانة مركزية في "النسق" المغربي الذي نقصد به مجموع الصيرورات التي صاغت هوية البلاد ووحداتها. كان معقلا للانبعاث ديمغرافيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا.

فمكانة الأطلس في النقل والتبادل كانت حيوية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمغرب، فمن هذه الجبال وحواشيتها المفتوحة على الصحراء، جاء الانبعاث السياسي والاصلاحات الاجتماعية والدينية لتقوية هوية البلاد ووحدتها (الناصري محمد، 2003، ص: 25).

وقد عرف المغرب عبر تاريخه فترات حرجة ارتبطت بفترات الجفاف وانتشار الأوبئة لدرجة أن عدد السكان لم يتجاوز من نهاية القرن 15 إلى بداية القرن 20 ما بين 4 إلى 4.5 مليون نسمة، وقد شكل هذا الركود الديمغرافي عائقا أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وكادت هذه الوضعية أن تؤدي بمصير البلاد لولا الدور الوقائي للجبل، إذ كانت المواجهة المستمرة مع القوى الأجنبية قد أنهكت البلاد على المستوى الديمغرافي، ولعبت الجبال دورا في عدم انتشار الأوبئة بفعل ظروفها المناخية عكس المجالات السهلية، لذا شكلت الجبال مصدرا للتجديد الديمغرافي ومحمية للحياة والصحة.

وعلى الصعيد الاقتصادي ففي بداية القرن 19 كان الأطلس مايزال في مركز رواج المنتجات وتتنقل البشر باعتباره ممرا إجباريا بين السهول الأطلنتية وعالم الواحات، وشكل بفعل موقعه رهانا اقتصاديا بالنسبة للتنافسين الثلاثة: القرويون المستقرون، الرحالة والحكم المركزي، ولكن أيضا رهانا أساسيا عبر نظام معقد من التحالفات والمواجهات جعلت منه حقلا للتنافس السياسي (الناصري محمد، 2003، ص: 28).

وعرفت مكانة المجالات الجبلية تحولا كبيرا منذ مطلع القرن العشرين، إذ عملت السلطات الاستعمارية على محاصرتها وتهميشها من خلال تصنيفها في ما سمي بالمغرب غير النافع، تكرست سيرورة تهमيش الجبال خلال مرحلة الاستقلال، بالنظر إلى كون السياسات العمومية ركزت مختلف برامجها في المناطق الأطلنتية المنبسطة، في حين ظلت تدخلاتها التنموية محدودة جدا في المجالات الجبلية. وستتغير النظرة إليها مع مطلع القرن الحالي خاصة مع بلورة سياسة إعداد التراب الوطني، إذ اعتبرها الميثاق الوطني في توجهاته المجالية من ضمن المجالات ذات الأولوية للتدخل.

3. محددات وأشكال التمدين بالمجالات الجبلية

1.3 صعوبة تأطير مفهوم التمدين

يختلف تعريف مفهوم التمدين بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك لاختلاف سياقات الظاهرة وسيرورتها التاريخية، وكذلك لتباين خصوصياتها، وتتداخل مجموعة من المعايير للتمييز بين المدن والأرياف، أهمها المعيار الإحصائي وأهمية الأنشطة غير الفلاحية.

يشمل مفهوم التمدين مستويين: المستوى الكمي الذي يترجم بتزايد عدد السكان الحضريين ونمو وتوسع المدن، ثم المستوى الكيفي الذي يتمثل في أنماط الحياة الحضرية. فالتمدين يدل على نمو وتزايد الساكنة الحضرية، كما تستلزم دراسة سيرورة وأشكال التمدين استحضار انتشار أنماط العيش الحضرية وعاداتها الاستهلاكية وتوسع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالصناعة والتجارة والخدمات إذ يعتبر توسع التمدين من أبرز التحولات الكبرى التي ميزت التاريخ المعاصر.

ويقول مانويل كاستيل في دراسته حول المسألة الحضرية: في أدغال التعاريف الدقيقة التي أغنانا بها علماء الاجتماع يمكننا أن نميز بوضوح معنيين متميزين لكلمة تمدين:

التمدين باعتباره تركزا مجاليا للسكان انطلاقا من حدود معينة من حيث الحجم والكثافة.

التمدين باعتباره انتشارا لنسق من القيم والمواقف والسلوكات، يسمى ثقافة حضرية (Castells, 1979, p :1157).

وهكذا فإن مفهوم التمدين يتضمن دلالتين الأولى ديمغرافية ومجالية (التمدين الكمي) التي تتضح في تركيز السكان في مجال محدد بحيث تكون الكثافة السكانية مرتفعة، والثانية اجتماعية وثقافية (التمدين الكيفي) والتي تتمظهر في أنماط العيش والسلوكات الاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن مفهوم التمدين يشير الى سيرورة الانتقال من إطار إلى آخر مختلف، وذلك على المستوى الديمغرافي والمجالي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي.

فالتمدن سيرورة الانتقال أو تحول المجالات الريفية إلى مجالات حضرية، إذ ينعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، حيث الانتقال من هيمنة الأنشطة الفلاحية إلى هيمنة الأنشطة غير الفلاحية.

2.3 تطور ظاهرة التمدين بالمغرب

ارتبط التمدين في دول أوروبا الغربية بالثورة الفلاحية ثم بالثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا نهاية القرن الثامن عشر، حيث تم تحرير اليد العاملة من الأولى لتستقطبها الثانية، ثم بثورة النقل التي مكنت المدن من توسيع نفوذها والتزود بالمواد الأولية من الأرياف، وتجاوز سكان المدن 50 ٪ نهاية القرن التاسع عشر، حيث وصلت نسبتها إلى 75 ٪ بإنجلترا (Merlin, P. et Choay, F., 1988, p : 796). أما في الدول النامية، فبالرغم من تأخرها، فقد ارتبط التمدين بالظاهرة الامبريالية، حيث انتقلت نسبة الساكنة الحضرية فيها من 8.3 ٪ سنة 1800 إلى 15 ٪ سنة 1950، ووصلت إلى 28.4 ٪ سنة 1980، لتسجل مطلع القرن الحالي 41 ٪.

وكما هو الشأن للدول النامية عرف المغرب تطورا ملحوظا لظاهرة التمدين خلال القرن العشرين، إذ لم تكن تتعدى 9 ٪ بداية القرن الماضي، لتتجاوز نسبة 50 ٪ سنة 1994، لتصل اليوم إلى

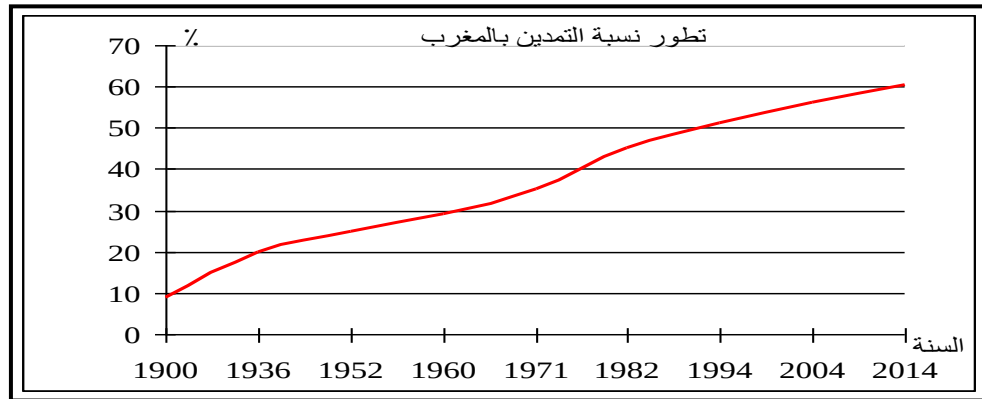
أكثر من 60 %. وعكس الدول المتقدمة، فإن ظاهرة التمدين بالمغرب ارتبطت بالتدخل الاستعماري الذي عمل على خلخلة البنيات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للبلاد، حيث ساهمت سياسات المستعمر ذات البعد الرأسمالي من خلال إحداث وتهيئة المدن والتدخل في الأرياف وتفكيك بنياتها القبلية والاستيلاء على الأراضي الخصبة في تسريع وثيرة الهجرة القروية التي انعكست بدورها على المجال الحضري. كما أن الانفتاح المتزايد للمغرب على الاقتصاد الدولي أدى إلى تمركز أهم الوظائف الاقتصادية بالمدن الكبرى.

جدول 3: تطور عدد المدن بالمغرب

السنة	1900	1960	1971	1982	2004
عدد المدن	27	112	174	238	352

المصدر: المجال المغربي واقع الحال، 2000.

مبيان 1: تطور نسبة التمدين بالمغرب



المصدر: المجال المغربي واقع الحال، 2000.

والإحصاء العام للسكان والسكنى: 1960، 1971، 1982، 1994، 2004، 2014.

وتختلف سيوررات التمدين وأشكاله وخصوصياته تبعا للسياقات التي أنتجت، كما تختلف كثافته واتجاهاته ووظائفه بالنظر إلى موقع وموضع المدينة ووزنها اقتصاديا وديموغرافيا. فظاهرة التمدين بالمغرب لا تختلف عن سياقها الإقليمي، حيث تسير في الاتجاه العام الذي عرفه العالم وبالخصوص مناطق شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، ويتميز المغرب بتركز التمدين في المجال الساحلي (محور الدار البيضاء القنيطرة) وضعفه بالمناطق الداخلية وبالخصوص في

المجالات الجبلية (14 ٪ بإقليم أزيلال، 8 ٪ بإقليم اشتوكة آيت باها، 8 ٪ بإقليم تاونات...) (مديرية إعداد التراب الوطني، المجال المغربي: واقع الحال، 2000، ص: 79).

3.3 سياقات دينامية التمدين بالمجالات الجبلية

عرف المجال الجغرافي المغربي تحولات عميقة ومتسارعة خلال العقود الأخيرة في مختلف الجوانب الطبيعية والبشرية، وشهدت حركة التمدين تطورا سريعا، حيث أصبحت المدن اليوم تشكل مجالات للاستقطاب وتركز السكان والأنشطة وإنتاج السلع وتقديم الخدمات، وتضخم الجسم الحضري بشكل متسارع مبرزا معطيات جديدة واختلالات همت جل مكوناته الديموغرافية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وقد انتضحت مظاهره في تمدد المجال المبني بأشكال مختلفة، نتج عنه مشاهد حضرية بعضها منظمة وأخرى مفككة ومتناقضة.

ولم تكن نسبة التمدين في المغرب تتجاوز 8 ٪ بداية القرن الماضي، وانتقلت من 35 ٪ سنة 1971 إلى 53.2 ٪ سنة 1994 لتصل إلى 56 ٪ سنة 2004 ثم إلى أكثر من 61 ٪ اليوم. وشملت ظاهرة التمدين كل المجالات الترابية في المغرب، بما فيها المجالات الجبلية التي عرفت دينامية التمدين حيث شهدت نمو شبكات حضرية من المدن الصغرى والمتوسطة باعتبارها سيرورة تعكس مظاهر التحولات المجالية الكبرى.

وترتبط الدينامية الحضرية التي تعرفها المجالات الجبلية بتكريس استقرار الساكنة على حساب التنقل والانتجاع، حيث تم الانتقال من نمط عيش يعتمد على الأنشطة الرعوية إلى الاعتماد على تنويع الأنشطة الزراعية والاهتمام بالأنشطة غير الفلاحية، وذلك في إطار انتقال مفهوم الثروة والرأس مال من الماشية إلى الأرض (جنان لحسن، 2010، ص: 21). وقد انعكست هذه التحولات على سيرورة التمدين بالمجالات الجبلية التي عرفت مدنها تزايدا سكانيا مضطربا في السنوات الأخيرة، ارتبط بالدرجة الأولى بعامل التزايد الديموغرافي، وأيضا بفعل تطور الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى عامل الهجرة القروية لكون المدن الجبلية تشكل مجالا مستقطبا بالنظر إلى مواقعها الإستراتيجية على المحاور الطرقية الوطنية والجهوية و مركزيتها داخل الشبكة الحضرية الجهوية، وموضعها الجبلية الغنية بأوساطها الطبيعية وامتداد غاباتها وغنى مواردها المائية.

إن فهم طبيعة التحولات التي شهدتها المجالات الجبلية يرتبط بالتدخل الأجنبي منذ بداية القرن الماضي، حيث تبوأ المدن الجبلية مكانة بارزة ضمن استراتيجية المستعمر على المستوى العسكري بفعل مواقعها الجغرافية لمراقبة السكان والتحكم في حركتهم لضمان الاستقرار، وأيضاً على المستوى الاقتصادي، حيث ساهم المستعمر في إعادة تنظيم المجال بناء على أسس جديدة تتمثل في نظام فلاحى عصري كان على حساب النمط التقليدي المعتمد على تربية الماشية، فانعكس هذا الوضع على المدينة بنمو ديموغرافى متسارع واستمر تطور المدينة بعد الحماية بامتداد المجال المبني بفعل النمو الديموغرافى المتسارع والهجرة القروية، في ظل اقتصاد هش غير قادر على توفير فرص الشغل للسكان.

4.3 العوامل المساهمة في تأخر تمدين المجالات الجبلية

عرفت مكانة المجالات الجبلية تحولاً كبيراً منذ مطلع القرن العشرين، إذ عملت السلطات الاستعمارية على محاصرتها وتهميشها من خلال تصنيفها في ما سمي بالمغرب غير النافع، مستندة إلى الخلفية الفكرية الاستعمارية التي بلورها منظرو الفكر الجغرافى والسوسيولوجى الكولونىالى. حيث وضعت المجالات الجبلية في تقابل/تضاد مع السهول والهضاب، واعتبرت الجبال مجالا للفوضى/بلاد السيبة مقابل بلاد المخزن، بلاد الأمازيغ مقابل بلاد العرب، ومجال للأحكام العرفية مقابل مجال سيادة الشريعة الإسلامية. ترسخ تهميش الجبال خلال مرحلة الاستقلال، بالنظر إلى كون السياسات العمومية ركزت مختلف برامجها في المناطق الأطلنتية المنبسطة، في حين ظلت تدخلاتها التنموية محدودة جداً في المجالات الجبلية، مما شكل أحد عوامل ضعفها وتأخر تمدينها. حيث اعتبرت الجبال مجالا لتزويد السهول والهضاب الأطلنتية بالموارد المائية ومد الجيش بالموارد البشرية الضرورية (الحجوي عبد الله، 2017، ص: 18).

ورغم قدم ظاهرة التمدين بالمجالات الداخلية للمغرب المحيطة للجبال (مكناس، فاس، مراكش، تطوان...) وبالنظر إلى المكانة الهامشية للجبل على مستوى الشبكات الحضرية، فإن التمدين

بالمجالات الجبلية يتسم بعدم التجذر نظرا لتأخر استقرار السكان وضعف الكثافة السكانية وغياب أقطاب اقتصادية قادرة على استقطاب وهيكلة المجال. فالمراكز الحضرية الصغرى والمتوسطة بالمجالات الجبلية (صفرو، أزرو، ميدلت، خنيفرة...) تستقطب تيارات الهجرة القروية لكنها غير قادرة على إدماجهم في المنظومة الاقتصادية لهشاشتها.

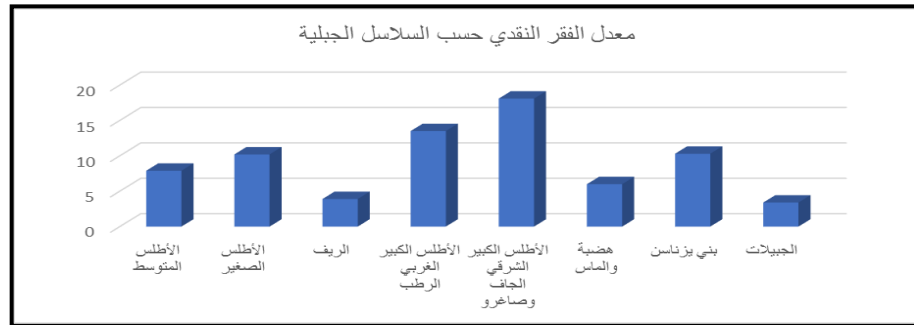
ويمكن تفسير ضعف التمدن بالمجالات الجبلية بعوامل متداخلة :

فعلى المستوى التاريخي تميزت الجبال بهامشيتها وعدم استقرار ساكنتها وشكلت مجالات رعي زراعية تركز فيها تنظيمات سوسيوإقليمية تعتمد على نظام إنتاجي يزوج بين الرعي والزراعة واستغلال الغابة (système agro-Sylvio-pastoral)، وعرفت هذه المجالات تنقلا مستمرا للسكان في إطار نظام الانتجاع بين المجالات المرتفعة والمنخفضة. كما أن الأوضاع السياسية التي خيمت على حياة الجبل والصراعات القبلية فيما بينها ومع السلطة المركزية جعلت المجالات الجبلية مضطربة، وشكلت واقعة أسر قبائل أيت أومالو للسلطان المولى سليمان في الأطلس المتوسط الغربي، وتخريب المولى الرشيد للزاوية الدلائية سنة 1668، أمثلة واضحة عن الصراعات التي طبعت العالقة بين القبائل الرعوية والسلطة المركزية (الحجوي عبد الله، 2017، ص: 19).

وفيما يخص الجانب الاقتصادي، فإن المجالات الجبلية بأريافها ومدنها لازالت تشكل إلى اليوم بالرغم من تعدد التدخلات وتنوع المبادرات مجالات طاردة وغير مفضلة لاستقرار السكان بفعل تأزم الاقتصاد الجبلي، فالمدن الجبلية تفتقر إلى التنافسية بسبب استقرار المقاولات بالمدن الداخلية السهلية (فاس، مكناس، مراكش، خريبكة، وجدة...) وبالمدن الساحلية كما هو الحال للقطب الممتد من القنيطرة إلى الجديدة، وكذلك بمدن طنجة وأكادير والداخلية. حيث تتأثر المناطق الجبلية سلبا

جراء التمثيلية الضعيفة للقطاع الخاص بها في مجال التشغيل وجراء نقص تأطير القطاع العام الممثل بشكل ضعيف في هذا المناطق.

ميان 2: معدل الفقر النقدي بالكتل الجبلية



المصدر: معطيات معدة انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط ، 2020.

تمثل نسبة سكان المدن والمراكز الحضرية 27.3 % من إجمالي ساكنة المناطق الجبلية. وتُسجَل أكبر نسبة للتعمير في المناطق الجبلية بكل من الأطلس المتوسط 45 % وبني يزناسن 43 %. وتبلغ نسبة جماعات المناطق الجبلية التي يقل معدل البطالة فيها عن 10 % حوالي 38.3 %، بينما تبلغ هذه النسبة على المستوى الوطني وعلى صعيد العالم القروي 35.2 % و 47.8 % على التوالي. وتبلغ هذه النسبة 47.2 % في الجماعات القروية بالمناطق الجبلية و 6 % فقط بالجماعات الحضرية بالمناطق الجبلية. فالبطالة تنتشر بشكل أكبر في المراكز الحضرية للمناطق الجبلية ذلك أن 94 % من الجماعات الحضرية تسجل معدل بطالة يتجاوز 10 %. وينعكس ذلك على مؤشرات الفقر بالمجالات الجبلية، حيث تسجل معدلات تقدر ب 8.76 % أعلى من المستوى الوطني 3.5 % (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية، إحالة رقم 21/2017، ص: 10). فعدد مناصب الشغل التي يوفرها القطاع العام في المناطق الجبلية تقدر ب 6.6 %، أقل من التي يوفرها على المستوى الوطني 10.2 %. وبالتالي فإن مساهمة المجالات الجبلية في التنمية الاقتصادية للبلاد تظل محدودة، حيث لا تتجاوز 5 % من الناتج الداخلي الخام و 10 % من مجموع الاستهلاك الوطني.

أما على المستوى الطبيعي، فإن مواضع أغلب المدن الجبلية غير ملائمة للتوسع الحضري بفعل ضعف الرصيد العقاري بسبب وعورة التضاريس، الشيء الذي يجعل هذه المدن تتوسع في اتجاه واحد وعلى حساب الأراضي الفلاحية والغابوية، أو قد تمتد على بعض المرتفعات وعلى امتداد الشعاب، هذا بالإضافة إلى قساوة الظروف المناخية.

وعلى المستوى السياسي، يعتبر التهميش عنصرا ملازما للمجالات الجبلية وعاملا مفسرا لضعف تمدينها، حيث اقتصر التدخلات العمومية على التأطير الإداري والسياسي، وفي هذا السياق ظلت السياسات الرسمية تتعامل مع الجبل كخزان للموارد الطبيعية واليد العاملة، الشيء الذي يؤكد هامشية الجبل بالمقارنة مع الدوائر السقوية والمناطق السهلية والأطلنتية.

وتؤكد الدراسات التي تناولت موضوع التمدين في المجالات الجبلية على ضعف التمدين في هذه الأخيرة التي يغلب عليها الطابع الريفي. فعكس مجموع سكان المغرب، الذي يمثل فيهم السكان الحضريون أكثر من النصف، فإن نسبة التمدين لا تتجاوز نسبة 26 ٪ من مجموع سكان المجالات الجبلية، من هذا المنظور فإن الشبكة الحضرية في المغرب لم تعرف تغيرات جوهرية، بالنظر إلى استمرار التركيز الحضري في المجالات الأطلنتية وعدم قدرة مجالات المغرب الداخلي على بلورة أقطاب حضرية كبرى، يمكن أن تشكل أساس منظومة حضرية قائمة الذات، باستثناء بعض المدن الجهوية. فالنظام الحضري في المغرب يتميز بعدم انسجام مكوناته وتباين توزيعه. فشكل توطین التجهيزات والخدمات يبرز أن المجالات الأكثر تمدينا تعرف تركزا متزايدا، ورغم ظهور مناطق حديثة التمدين، فإن الفوارق المجالية تظل صارخة (الحجوي عبد الله، 2017، ص: 18).

5.3 بؤادر التمدين بالمجالات الجبلية

ظهرت بوادر التمدين في المجالات الجبلية بشكل جلي في العقدين الأخيرين، حيث تطورت المراكز الحضرية بمختلف مستوياتها بفعل استفادتها من الترقية الإدارية نتيجة تحديث الترسانة القانونية والمؤسسية بالمغرب، وتغطيتها بوثائق التعمير، وتزويدها بالتجهيزات والبنى التحتية الأساسية ونمو وظائفها الإدارية والسكنية والخدماتية والثقافية. وكذلك بفعل انفتاح المجالات الجبلية واندماجها في المنظومة الترابية الوطنية.

كما تحسنت وضعية المراكز القروية بفعل تنوع التدخلات التنموية التي شهدتها المغرب في السنوات الأخيرة، إذ عرفت المجالات الجبلية تحسنا ملموسا رغم محدوديته على مستوى البنى التحتية والتجهيزات الأساسية والولوج للخدمات الاجتماعية، وذلك بفضل البرامج الكبرى الموجهة للوسط القروي. حيث أصبحت تستقطب ساكنة الأرياف المجاورة بفعل نمو وتطور وظائفها نظرا لما تتوفر عليه (مقر الجماعة الترابية، مقر القيادة، المركز الصحي، المؤسسات التعليمية، الخدمات البنكية، البريد، دكاكين ومحلات تجارية، مقاهي...)، وقد بلغت نسبة الولوج إلى الطرق القروية 79 ٪ سنة 2016 مقابل 34 ٪ سنة 1994، في حين أن نسبة الحصول على الماء الصالح للشرب قدرت ب 95 ٪ في المائة سنة 2015 مقابل 34 ٪ سنة 1994، فيما بلغت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 99 ٪ سنة 2015 مقابل 18 ٪ سنة 1995.

ويقترن تطور تمدين المجالات الجبلية بالأسباب التالية:

أهمية التحولات المجالية وانفتاح المجالات الجبلية واستقطابها وانفتاحها المتزايد على الاقتصاد الرأسمالي، بالمقابل فإن ساكنة أرياف المجالات الجبلية غير قادرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة خاصة بعد تراجع الانتاج وبرز أنماط فلاحية تعتمد على زراعات وغراسات تتطلب كلفة مرتفعة؛

ضيق المساحة الصالحة للزراعة: ويظهر من خلال انتشار الاستغلاليات المجهرية والتجزئة الكبير للأراضي الفلاحية، حيث لا تتجاوز المساحة المتوسطة للاستغلالية هكتارا واحدا (وزارة الفلاحة والصيد البحري، مذكرة حول تنمية المناطق الجبلية بالمغرب، 2015) إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي المتأثر بالظروف الطبيعية والمناخية غير الملائمة (ضيق المساحة السهلية، قلة التساقطات، ظواهر البرد والجهد...). وتشكل هذه الوضعية عائقا أمام تحقيق مستويات عالية من الإنتاج وتوفير فرص الشغل؛

العزلة الجغرافية للأرياف الجبلية، التي يزيد من حدتها النقص الحاصل في البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات والمرافق الاجتماعية، كلها عوامل تساهم في طرد الساكنة المحلية التي تبحث عن شروط ملائمة للعيش؛

النمو الملحوظ للمراكز القروية التي استفادت من الترقية الإدارية ومن التغطية بوثائق التعمير، كما زودتها السلطات العمومية بمرافق ومؤسسات عمومية (الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية)، وبالتجهيزات الأساسية (الماء، الكهرباء، شبكة الصرف الصحي)، وكذلك بالنظر إلى ديناميتها الاقتصادية بفعل احتضانها للأسواق الأسبوعية والمحلات التجارية والخدمات البنكية؛

الجدول 4: تصنيف المدن الجبلية بالمغرب حسب وزنها الديموغرافي

أكثر من 50000 نسمة	من 20000 إلى 50000 نسمة
صغرو، أزرو، ميدلت، الحاجب، تاوانات، وزان، الماس، الريش، تنغير، تادلة، مريرت، تارودانت، خنيفرة، بني ملال، تطوان، الحسيمة، تازة، تاويرت، كرسيف، اشتوكة آيت باها	تاهلة، مريرت، شفشاون، ولماس، ميسور، الريش، أزيلال، دمنات، واد أمليل، القصيبة

إنجاز: يوسف عايشي انطلاقا من إحصاء المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2014

6.3 المدن الجبلية ورهانات إعداد التراب

تهدف سياسة إعداد التراب الوطني إلى التخفيف من الاختلالات المجالية والفوارق الاجتماعية، وضمان توزيع عادل للسكان والأنشطة الاقتصادية والموارد، وفي هذا الإطار فإن المجالات الجبلية

تشكل تحديا لسياسة إعداد التراب الوطني، لكونها مجالات مفككة ومتناقضة حيث تجمع بين مظاهر الغنى على مستوى الموارد الطبيعية وتنوع تراثها المادي واللامادي ومظاهر التهميش والتأخر على المستوى التنموي. كما أن محدودية التدخلات التي عرفت هذه المجالات على شكل برامج ومشاريع مندمجة لم تحد من مشاكلها. حيث اعتبرت المناطق الجبلية كمجالات هامشية بالمقارنة مع باقي أجزاء التراب الوطني "المغرب النافع" ولم يتم التعاطي معها سوى بمقاربات قطاعية وتقنية (Boujrouf, S., 1996, p : 43).

تشكل المجالات الجبلية اليوم مكونا بنيويا ضمن المنظومة الترابية الوطنية، وتحتل مكانة مهمة في سياسة إعداد التراب لكونها تنص على مبادئ التضامن بين مكونات التراب الوطني، وتحظى فيها المجالات الجبلية بالأولوية على مستوى توجهاتها المجالية. وفي هذا الإطار فإن المدن الجبلية تشكل اليوم تحديا كبيرا لإعداد التراب، وذلك بفعل تزايد إشعاعها في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت مركز جذب واستقطاب لسكان الأرياف الجبلية بالرغم من أنها تواجه مصيرا غامضا. فهذا الواقع هو الذي يجعلها أمام رهانات حقيقية تتعلق بتحسين جاذبيتها وتنافسيتها من خلال توفير فرص الشغل وتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والاهتمام بالبيئة الحضرية وضمان اللوجية إلى مختلف المرافق العمومية والخدمات الاجتماعية.

ومن هذا المنظور يتضح أن دينامية التمدين بالمجالات الجبلية لم يواكبها تطور على مستوى المشاريع المهيكلية الكبرى كالتى أحدثت بالمجالات السهلية والساحلية (طريق سيار، سكك حديدية، مطارات، مناطق صناعية، جامعات أو ملحقات جامعية، مراكز استشفائية...)، مما يجعل المجالات الجبلية غير قادرة على بلورة أقطاب حضرية تنافسية ويجعلها خاضعة للأقطاب الأخرى وعاجزة عن تحقيق استقلالية مجالية.

4. خاتمة:

توصلنا من خلال تحليل العناصر المرتبطة بدينامية التمدين في المجالات الجبلية إلى الخلاصات التالية:

شكلت المجالات الجبلية عبر تاريخها مجالا غير مستقر بفعل صراعات القبيلة والمخزن والزوايا، واعتبرت ممرا للعبور نحو المناطق السهلية والأطلنتية بالشمال والشمال الغربي، وساهمت العوامل السياسية والاقتصادية والطبيعية والمناخية في ضعف تمدينها؛

هامشية المجالات الجبلية في المنظومة الجغرافية المغربية، وغياب سياسة عمومية موجهة لتنمية المجالات الجبلية والاستمرار في الاعتماد على مقاربات تنمية غير ملائمة وغير مناسبة لسياق المناطق الجبلية، إضافة إلى غياب المقاربة التشاركية وافتقار الجماعات الترابية الجبلية للإمكانيات المالية والموارد البشرية ذات الكفاءة، لكي تضطلع بدورها في التنمية الترابية، كما أن المدن الجبلية ضعيفة التجهيز وتعاني من الخصائص في مجال التهيئة؛

تتوفر المجالات الجبلية على شبكة حضرية تهيمن فيها المدن الصغرى والمتوسطة، ويرتبط ضعف دينامية تمدينها بالوضعية الاقتصادية للمجالات الجبلية المتأثرة بالتحولات الريفية وبالظروف المناخية وغياب برامج تنمية حقيقية ومشاريع كبرى مندمجة مهيكلة التي من شأنها أن تجعل منها مجالات تنافسية ومستقطبة؛

إن تأخر ظاهرة التمدين بالمجالات الجبلية قد ساهم في تفاقم الاختلالات المجالية وفي تقوية الهجرات السكانية نحو المناطق السهلية والساحلية؛

إن بلورة أقطاب حضرية كبرى ومتوسطة بالمجالات الجبلية سيخفف من حدة الاختلالات المجالية التي يعرفها المجال المغربي، وسيقلص من تيارات الهجرات السكانية نحو المناطق الساحلية؛

5. قائمة المراجع:

1. الناصري محمد (2003) ، الجبال المغربية: مركزيتها - هامشيتها- تنميتها، المغرب، منشورات وزارة الثقافة بالرباط.
2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2017)، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية، إحالة رقم 21/2017 ، المغرب.
3. مديرية إعداد التراب الوطني (2000)، المجال المغربي: واقع الحال، المغرب، الطبعة الأولى، مطبعة عكاظ بالرباط.
4. الحجوي عبد الله، (2017)، دينامية التمدين في المجالات الرعي زراعية في الهضبة الوسطى: المراكز الحضرية الصغرى في أزغار زيان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.
5. الكتمور حسن ومزور ليلي، (2012)، أشغال المنتدى الثاني للتنمية والثقافة لإغزران 26 ماي 2012، التنمية القروية بالمناطق الجبلية بين المؤهلات والإكراهات، في: التنمية القروية في المناطق الجبلية: الحاجيات والمنتظرات، الجماعة الترابية لإغزران، المغرب.
6. جنان لحسن (2010)، العالم القروي في البحث الجغرافي، ورد في: مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، منشورات كلية الآداب، ظهر المهرارز، فاس.
7. Boujrouf S., (1995), La montagne dans la politique d'aménagement du territoire du Maroc, In: Revue de géographie alpine, tome 84, n°4, pp. 37-50.
8. Castells, M.,(1979), Structures sociales et processus d'urbanisation : analyse comparative intersociétale, In: Annales. Economies, sociétés, civilisations. 25^e année, N. 4, p :1157.
9. Merlin, P. et Choay, F., (dir), (1988), Dictionnaire de l'urbanisme et l'aménagement, édition PUF, Paris, p : 796.
10. www.hcp.ma (consulté le 20 septembre 2020)